

الخطوات التوجيهية للدورة والمعلومات الأساسية

1- الإطار والهدف

تشجع لجنة الأمن الغذائي العالمي إشراك جميع أصحاب المصلحة في المنتديات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وتشدد اللجنة أيضاً على أهمية العمليات التي يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الجيدة.

ويسعى هذا البند من جدول الأعمال إلى تعزيز الروابط وتشجيع الحوار بين لجنة الأمن الغذائي العالمي وأصحاب المصلحة المعنيين بالأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وبما يتماشى مع أدوار اللجنة الثلاثة، وهي:

- ✓ التنسيق على المستوى العالمي
- ✓ التقارب بين السياسات
- ✓ تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم (وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي، 2009)

2- الشكل

ستتخذ هذه الدورة شكل مناقشة تفاعلية للخبراء على المستويين العالمي والإقليمي يليها دراسات الحالة القطرية والدروس المستخلصة. وفي البداية، سيعطي رئيس اللجنة الكلمة إلى ميسر الاجتماع، الدكتور David Nabarro، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي والتغذية، الذي سيقدم الخبراء المشاركين.

وسيدعى كل خبير مشارك إلى التحدث لمدة أقصاها خمس دقائق للرد مباشرة على أسئلة المناقشة الواردة أدناه. ونظراً لضيق الوقت المتاح، لن يتم تقديم عروض PowerPoint.

وبعد تقديم العروض، سيطرح الميسر الأسئلة على الخبراء المشاركين وسيأخذ، إذا سمح الوقت بذلك، أسئلة الحاضرين. وسعياً إلى السماح بأكبر قدر ممكن من التفاعل، يطلب من الخبراء المشاركين والمندوبين التحلي بالإيجاز والدقة في مداخلاتهم والبقاء في صميم الموضوع.

وستُحال النقاط الرئيسية الناشئة عن مناقشات الخبراء إلى لجنة الصياغة لإدراجها في التقرير النهائي للدورة الحادية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي.



m1205a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة

www.fao.org

3- فريق الخبراء العالمي: الأمن الغذائي والتغذية في إطار ما بعد عام 2015

أنهت مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، والتي تشكلت كنتيجة لمؤتمر ريو +20، ولايتها بعرض تقرير يقترح أهدافاً للتنمية المستدامة على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتنظر فيها وتتخذ إجراءات إضافية بشأنها. وتتضمن لائحة أهداف التنمية المستدامة التي تفاوض فيها مجموعة العمل المفتوحة العضوية (المسودة صفر المنقحة بشأن أهداف التنمية المستدامة بتاريخ 30 يونيو/حزيران 2014) هدفاً خاصاً بالقضاء على الجوع وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. وتضاف الأغراض الداعمة المحددة في إطار هذا الهدف إلى جدول العمل الشامل والتحويلي الذي يُتوقع أن يقود القرارات السياسية والاستثمارات في هذا المجال خلال السنوات الخمسة عشر القادمة.

ساهمت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في عمل فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة عبر تقديم وثيقة تقترح خمس غايات في مجال الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة وتتواءم إلى حد كبير مع تحدي القضاء على الجوع، مع وجود مؤشرات محتملة لكل غاية ومعلومات بشأن الجدوى وتوفر البيانات لقياس التقدم المحرز. وقد تم إدراج ذلك في التقرير الذي شارك في إعداده فريق الدعم التقني التابع للأمم المتحدة ومجموعة العمل المفتوحة العضوية لتتهدي بها الوكالات في مداولاتها.

وقد كلفت الدول الأعضاء الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير تجميعي يأخذ في الاعتبار جميع المواد المتوفرة من مختلف مسارات العمل، بما في ذلك النتائج التي توصلت إليها مجموعة العمل المفتوحة العضوية، ويُتوقع نشر التقرير بحلول نهاية هذا العام. كما سيشكل تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والذي عُرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أغسطس/آب، مساهمة رئيسية أخرى، وهو يتضمن خيارات لتمويل تنفيذ إطار التنمية المستدامة الجديد.

من المتوقع أن تبدأ المفاوضات لما بعد عام 2015 في بداية العام 2015. وستضع هذه المفاوضات جدول الأعمال لما بعد عام 2015 في مختلف مكوناته ليتم اعتماده خلال مؤتمر قمة رفيع المستوى في سبتمبر/أيلول 2015. كما أنها ستستكمل بجملة أمور منها المؤتمر الثالث حول التمويل من أجل التنمية المُزمع عقده في يوليو/تموز 2015.

وكانت مجموعة واسعة من أصحاب الشأن تشارك في المشاورات العالمية والإقليمية والوطنية حول سلسلة من القضايا المتصلة بجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. واندرجت المشاورات غير الرسمية لأصحاب الشأن في لجنة الأمن الغذائي العالمي في إطار المشاورة العالمية حول الجوع والأمن الغذائي والتغذية التي شارك في إجرائها كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون الوثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم. وقد غطت المشاورات طيفاً واسعاً من القضايا، بما في ذلك سبل إشراك الجهات الفاعلة غير الرسمية بفاعلية في تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 ومراقبة التقدم المحرز في هذا المجال. والمهم هو أنه من المتوقع أن يشترك كل أصحاب الشأن في تنفيذ جدول الأعمال الجديد - بدءاً بالحكومات ومروراً بالمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، والمؤسسات البحثية،

وغيرها. بالتالي، تتسم مراعاة آثار جدول الأعمال الجديد على وضع السياسات، واتساقها، والتنسيق في مجال الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، بأهمية كبيرة لنجاح التنفيذ.

وستستمر منظومة الأمم المتحدة بدعم عملية ما بعد عام 2015 من خلال تقديم المساهمات الفنية والمعلومات والمعارف، والمساعدة على خلق مجالات يعبر فيها مختلف أصحاب الشأن عن وجهات نظرهم لاستعراض انتباه صانعي القرارات.

أسئلة المناقشة:

1- ما هي العناصر الرئيسية للمشاركة الفعالة لأصحاب الشأن المتعددين في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015؟

2- ما هي الآليات التي يجب اعتمادها لرصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك المساءلة المتبادلة بين أصحاب الشأن؟ وكيف يمكن الحرص على فعالية هذه الآليات؟

3- كيف يمكن تعزيز الروابط بين عملية ما بعد عام 2015 ولجنة الأمن الغذائي العالمي لتحقيق أثر أعمق على تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة الأمن الغذائي العالمي في الشراكة العالمية الجديدة؟¹

4- كيف يمكن أن تنعكس عملية جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 في مداولات لجنة الأمن الغذائي العالمي وأنشطتها؟

4- فريق الخبراء الإقليمي: جهود البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد) الرامية إلى تعميم التغذية في الزراعة

أعلن الاتحاد الأفريقي عام 2014 "سنة الزراعة والأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا"، كما أن 34 من أصل 53 بلداً يشاركون في حركة "تعزيز التغذية" هم بلدان أفريقية، ما يعكس التزام قادة هذه القارة بالنهوض بالإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية.

تؤدي الأغذية والزراعة دوراً أساسياً في مكافحة جميع أشكال سوء التغذية، إلا أنه لا يزال هناك تساؤلات حول كيفية جعل الاستثمارات في الزراعة أكثر "مراعاة للتغذية". وقد شقت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وشركاؤها التنمويون أرضاً جديدة من خلال تقديم الدعم إلى 50 بلداً لتعميم اعتبارات التغذية في الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي الخاصة بهم بواسطة نهج متعدد القطاعات، وذلك في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

¹ تنص الفقرة 14 من تقرير مجموعة العمل المفتوحة العضوية إلى الجمعية العامة في الجزء "مدخل إلى اقتراح مجموعة العمل المفتوحة العضوية بشأن أهداف التنمية المستدامة"، على ما يلي: "سيتوقف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على شراكة عالمية للتنمية المستدامة تشارك فيها بفعالية كل من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة. وستكون آلية استعراض التنفيذ القوية ضرورية لنجاح أهداف التنمية المستدامة. كما ستؤدي الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى دوراً رئيسياً في هذا الصدد."

يهدف الحفاظ على زخم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في الأعوام العشرة المقبلة والإطار الاستراتيجي للفترة 2014-2024، إلى تعزيز التغذية بنوع خاص. ويمكن أن تستفيد كل من توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات، والجهود التي يبذلها أعضاء آخرون في اللجنة من أجل تعزيز مساهمة الزراعة في القضاء على الجوع وسوء التغذية، من الدروس المستخلصة من تجربة النيباد في تعميم التغذية في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

أسئلة المناقشة:

- 1- ما هي السمات الرئيسية لخطة الاستثمار الزراعي "المراعية للتغذية"؟
- 2- ما هي التحديات التي تواجهها البلدان في اعتماد استراتيجيات الزراعة "المراعية للتغذية" وما هي الفرص التي يمكن اغتنامها لرفع هذه التحديات؟
- 3- في عالم باتت فيه المعدلات المرتفعة لنقص التغذية والنقص في المغذيات الدقيقة مرتبطة أكثر فأكثر بالعبء المتزايد للتغذية المفرطة والأمراض غير السارية، ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة الأمن الغذائي العالمي للحرص على أن تساهم الاستثمارات في الأغذية والزراعة في أنماط الغذاء السليمة والتغذية الجيدة اليوم وفي الغد؟

5- دراسات الحالة القطرية والدروس المستخلصة: الحق في الغذاء

في سبتمبر/أيلول 2004، وبعد عامين من المفاوضات الحكومية الدولية المعقودة بتكليف من "مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد"، أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الثلاثين الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي القطري (الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء). وطلبت اللجنة، في دورتها التاسعة والثلاثين المنعقدة في أكتوبر/تشرين الأول 2012، استعراض التقدم المحرز على مدى عشر سنوات في تنفيذ الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء خلال دورتها الحادية والأربعين (الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، البند الثامن، الفقرة 21 دال).

ستناقش البلدان الثلاثة الممثلة في فريق الخبراء هذا (وهي السلفادور، والهند، والأردن) أفضل الممارسات القطرية والدروس المستخلصة من تنفيذ الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء.

السلفادور

اعتمدت السلفادور في السنوات الأخيرة خطوات ملموسة من حيث السياسات والبرامج بهدف إعمال الحق في الغذاء. وقد أشركت هذه العملية التشاركية مختلف أصحاب الشأن، مثل سياستها الوطنية للأمن الغذائي والتغذية والخطة الاستراتيجية الوطنية لفترة 2013-2016، اللتين تدعمهما حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، أحرزت السلفادور تقدماً في تنفيذ الأطر المؤسسية القانونية لضمان الاستمرارية.

الهند

اعتمدت الهند قانون الأمن الغذائي الوطني عام 2013 ما أدى إلى تغيير على الصعيد البرامجي من النهج المستند إلى الرفاه إلى آخر مستند إلى الحقوق. وقد أصبحت الهند مصدر إلهام في العالم من حيث العدالة الاجتماعية للحق في الغذاء. كما انها تشكل مثلاً يحتذى به لبلد أجرى مناقشات معمقة حول الحق في الغذاء في الأوساط القانونية وغير الحكومية.

الأردن

صدقت الأردن على العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى اتفاقية حقوق الطفل. كما أنها تملك أحكاماً دستورية واضحة بشأن وضع المعاهدات الدولية إزاء القوانين الوطنية بحيث تعطي الأولوية للأولى على الثانية. ويشكل ذلك أساساً سليماً لحماية الحق في الغذاء. فلطالما طبقت الأردن سياسات لحماية الضعفاء ولضمان النفاذ إلى الغذاء. إلا أن البلاد تواجه تحديات كبيرة بسبب هشاشتها أمام الصدمات الخارجية، وقيود الموارد الطبيعية، وتغير المناخ.